الأمين العام لمجلس النواب: الاستمرار في تعزيز المبادرات والبرامج النوعية في دعم العمل البرلماني

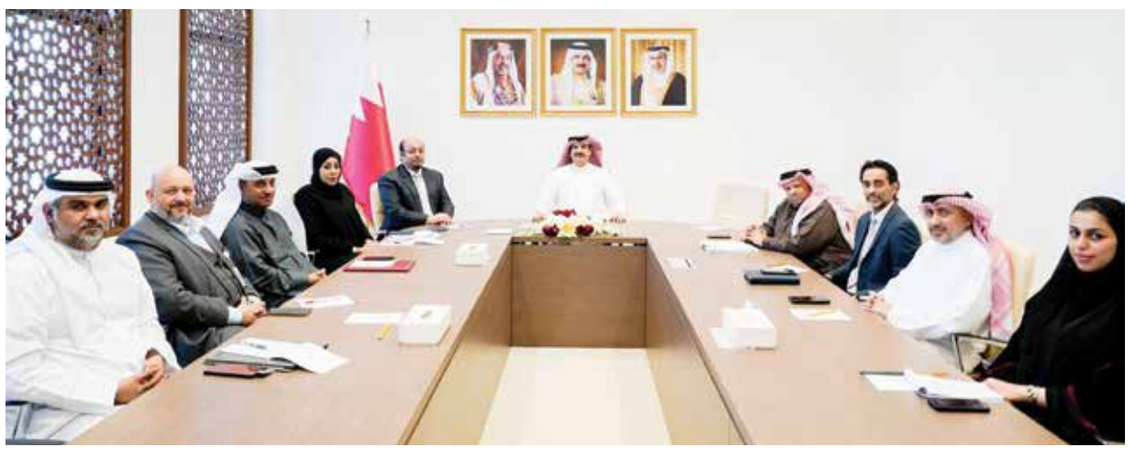

أكد المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب، الحرص على الاستمرار في تعزيز المبادرات والبرامج النوعية واستثمار الاعتمادات الدولية التي حصلت عليها الأمانة العامة في دعم العمل البرلماني.

مشيدا بدعم أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، للارتقاء بعمل الأمانة العامة، تحقيقا للرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الرامية إلى استدامة تطوير العمل البرلماني في المؤسسة التشريعية، وابراز التطور الديمقراطي الذي تشهده مملكة البحرين في ظل المسيرة التنموية الشاملة.

مشيرا إلى اهتمام الأمانة العامة بمتابعة وتنفيذ الخطط والأنشطة في مجال الإدارة البيئية، والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تعزيز الوعي البرلماني والشراكة المجتمعية، وتطوير جودة الأداء للمؤسسة النيابية، من خلال الاستثمار الأمثل في الكوادر الوطنية ذات الخبرات، والأداء المهني المتميز.

جاء ذلك خلال اجتماع الأمين العام لمجلس النواب، الخميس، بعدد من المديرين ورؤساء الأقسام، حيث تم بحث سبل تطوير العمل، وطرح العديد من الأفكار والمقترحات المعنية بتعزيز ثقافة الإدارة البيئية، والتحول الرقمي وتنفيذ البرامج النوعية في المرحلة المقبلة.

مشيرا إلى حرص الأمانة العامة على تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وبيوت الخبرة، المحلية والدولية البرلمانية، والعناية بتطوير آليات العمل في كل قطاعات وإدارات الأمانة العامة لمجلس النواب، مع الاهتمام بمجالات الهوية الوطنية، وفي ظل الاحتفاء بعام عيسى الكبير.

وأضاف أن ما حققته الأمانة العامة من مراكز متقدمة وما نالته من اعتمادية دولية من شهادة الآيزو، في استخدام الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والعمل الالكتروني والإدارة البيئية، يشكل حافزا لإطلاق وتدشين العديد من البرامج المبتكرة، التي تعكس التطور والتقدم في العمل البرلماني بمملكة البحرين.

مرافق الشورى: لا إشكاليات عملية في تطبيق رسوم التسجيل العقاري

كتبت: أمل الحامد

بالمخالفة لرأي مجلس النواب، تمسكت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى، برئاسة الدكتور محمد علي حسن بقرار مجلس الشورى برفض مشروع قانون بتعديل إحدى مواد قانون التسجيل العقاري، والذي يهدف إلى إعفاء المواطنين من سداد رسوم التسجيل ونقل ملكية العقار وذلك في حال تسجيل العقار أو نقل ملكيته مرة واحدة لغرض السكن، وفي حال تطبيق ذلك فإنه يتم إعفاء المواطنين من أداء رسم قيد عقد البيع بنسبة 2% من قيمة العقار، ورسم قيد عقد المقايضة (المناقلة) البالغ 2% من قيمة أكبر البدلين، والهبات التي تتجاوز فيها قيمة العقار الموهوب 50 ألف دينار بنسبة 2% من قيمة العقار.

وأوضحت اللجنة في تقريرها المعروض يوم الأحد القادم أن القانون النافذ يراعي الفئة الأولى بالرعاية والأجدر بالحماية من فئات المجتمع، والتي كفل لها الدستور الحصول على مسكن وهي فئة ذوي الدخل المحدود، مبينة أن ما جاءت به المادة 59 من قانون التسجيل العقاري منح المواطنين إعفاءً لرسوم التسجيل في حال كان شراء وحدات سكنية أو قسيمة سكنية عبر قرض من بنك الإسكان، ناهيك عن الرسوم الرمزية والمحددة بمبلغ خمسة دنانير للقيد في السجل العقاري كالهبات بين الأزواج والأقارب حتى الدرجة الرابعة، والهبات التي لا تتجاوز فيها قيمة العقار الموهوب خمسين ألف دينار.

وأكدت أن الإعفاء المراد بلوغه متحقق عبر النصوص النافذة، وإن اختلفت الكلمات والمباني، إلا أن العبرة في الغايات والمرامي.

وأشارت اللجنة إلى أن مشروع القانون قد وقع في حَمَأة التعارض مع الغرض من فرض الرسوم، فمن يستحصل على خدمة قيد العقار يجب عليه أن يؤدي للدولة مقابل هذه الخدمة، ولا يعفى من أدائها إلا استثناءً، والاستثناء يُقدّر بقدْرِه ولا يُتَوَسّع فيه، ولم تجد اللجنة ما يستدعي التوسع في الاستثناء من سداد رسوم قيد العقار على النحو الذي أورده قرار مجلس النواب بشأن مشروع القانون، بل وجدت فيه توسعًا قد يفتح باب الانتفاع من هذا الاستثناء دون وجه حق وبما لا يحقق الهدف المنشود بلوغه عبر مشروع القانون.

وذكرت أن ما جاء به قرار مجلس النواب سيؤثر بطبيعة الحال في الإيرادات غير النفطية، وهو توجه مغاير لما توافقت عليه السلطتان واتخذت الحكومة سمْتَه عبر مجموعة من القرارات المستحدثة والمتعلقة بقطاع الطاقة كالكهرباء والماء والوقود، فالإعفاء من أداء الرسوم وإن كان محددًا سيؤدي إلى التأثير سلبًا في إيرادات الدولة، وهذا بطبيعة الحال سيشكل تحديًا ماليًا مضافًا لمجموعة الأعباء المالية الحالية للدولة.

وأكدت اللجنة أن نظام رسوم التسجيل العقاري في مملكة البحرين لم يُثِر أي مشكلات عملية أثناء تطبيقه منذ صدور القانون، مراعيًا في طيّاته مبادئ العدالة الاجتماعية في أداء الرسوم، أضف إلى أن رسم قيد عقد البيع المنصوص عليه في القانون النافذ قد حُدِّدَ بنسبة 2% من قيمة العقار، مخصومًا منه ما نسبته 15% من رسم قيد عقد البيع في حال تم القيد خلال 60 يومًا من تاريخ إجراء البيع، مما يتيح لأي شخص فرصة الحصول على نسبة الخصم المذكورة مهما كان نوع العقار أو قيمته أو من ستؤول ملكية العقار إليه، كما يحفز على التعجيل في قيد عقود البيع للاستفادة من نسبة الخصم المذكورة.

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان: الاقتصاد القوي يقوم على العدالة والشفافية والشراكة الوطنية

في ضوء ما أعلنته كتلة «استدامة» بشأن رؤيتها المؤسسية لتعزيز دور غرفة التجارة والصناعة (بيت التجار) وتفعيل تمثيل القطاع الخاص، أكدت جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان أن المرحلة المقبلة تتطلب ترسيخ البعد الحقوقي في أي برنامج اقتصادي أو انتخابي، بما يحقق التوازن بين النمو والاستدامة من جهة، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، مع إعطاء الأولوية للمواطن البحريني وتعزيز سياسات البحرنة بما يرسّخ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وحددت الجمعية في بيان لها أمس رؤيتها للمرحلة المقبلة في أولوية البحريني وتعزيز البحرنة عن طريق إدراج سياسات واضحة تدعم توظيف الكفاءات البحرينية، وتأهيلها وتطويرها، وضمان أن تكون فرص العمل والنمو المهني متاحة للمواطنين بشكل عادل، بما يعزز الأمن الوظيفي والاستقرار الأسري.

مع إدماج مبادئ حقوق الإنسان في العمل الاقتصادي، عن طريق تأكيد أن بيئة الأعمال الناجحة ترتكز على احترام معايير العمل اللائق، وعدم التمييز، وضمان تكافؤ الفرص، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

إلى جانب حماية حقوق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان تمثيل عادل ومتوازن لكل فئات القطاع الخاص، خصوصًا المؤسسات الصغيرة ورواد الأعمال البحرينيين، وعدم حصر التأثير في الكيانات الكبرى فقط.

وكذلك تعزيز الحوار المجتمعي عبر فتح قنوات تواصل منتظمة مع المجتمع المدني، والنقابات، والجهات الحقوقية، بما يعزز الثقة ويكرّس مبدأ الشراكة الوطنية.

بالإضافة إلى الشفافية والإفصاح عبر نشر تقارير دورية حول الأداء والقرارات والمخرجات، بما يعكس التزامًا عمليًا بمبدأ الحوكمة الرشيدة.

كما شددت الجمعية على أهمية الاستدامة بمعناها الشامل، بحيث ألا تقتصر الاستدامة على البعد الاقتصادي، بل تشمل البعد البيئي والاجتماعي وحقوق الأجيال القادمة.

إن تعزيز دور غرفة البحرين ينبغي أن يكون منطلقا لتعزيز العدالة الاقتصادية، وترسيخ بيئة أعمال عادلة ومتوازنة، تضع المواطن البحريني في صدارة الأولويات، وتسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

(بوقري دينتا ديرما) يرحب بانضمام الدكتورة مي مبروك

كتبت: لمياء إبراهيم

يسر مركز بوقري دينتاديرم أن يعلن انضمام الدكتورة مي مبروك استشاري الأمراض الجلدية والتجميل والليزر إلى طاقمه الطبي، لإضافة خدمات الجلدية الحديثة بالطرق العصرية مثل شد الوجه غير الجراحي بواسطة الخيوط المائية وابر الكالسيوم أو بواسطة جهاز الليزر (En-dolift) الحديث، لتقديم علاجات فعالة تناسب مراجعينا. الدكتورة مي تمتلك خبرة طويلة ومتميزة في تشخيص الأمراض الجلدية واستشارات التجميل الغير جراحي.

○ د. مي مبروك.

الرأي الثالث

«لحظة خير».. إنسانية البحرين

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

لا يوجد في السياسة أمر اسمه «صدفة».. لا تخضع الأمور ولا القرارات للصدفة.. ثمة تزامن مقصود ومتعمد للأحداث.. في ظل المباحثات الأمريكية الإيرانية والتلويح بالضربة العسكرية، تبرز قضية خور عبدالله الكويتية والادعاءات العراقية.. كما ستظهر أمور أخرى في دول المنطقة، حال تعقد الأمور أكثر ضد إيران.. هكذا هي اللعبة السياسية الإيرانية في إدارة أزماتها.

«لحظة خير».. إنسانية البحرين:

من أبرز البرامج الإعلامية الرمضانية على المنصات الإلكترونية، برنامج «لحظة خير» الذي تقدمه جريدة (أخبار الخليج) بدعم ورعاية من شركة «تسهيلات البحرين»، وتقوم فكرة البرنامج على مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والأسر المنتجة، ونقل تجربة إنسانية فريدة، وكيف هو تفاعل أهل البحرين معهم ومع ظروفهم.

تماما كما تقدم (أخبار الخليج) كذلك برنامجا على منصتها الإلكترونية بعنوان «ماجلتك علينا»، برعاية بنك البحرين الإسلامي، حيث يتم اللقاء بالمواطنين، أو الزوج والزوجة وهما يتبضعان في الأسواق المحلية والسوبرماركت، خلال شراء الأغراض والاحتياجات الخاصة بشهر رمضان، ويقوم الزوج بتقديم كلمة شكر وعرفان للزوجة على جهودها في المنزل، وتقدم الزوجة التقدير والامتنان لزوجها على دعمه ومساندته، ومن ثم يتم تقديم «ماجلة البيت» هدية لهما، وكل ذلك بهدف إبراز العادات والتقاليد الأصيلة، وتعزيز وترسيخ الترابط الأسري والمجتمعي.

ومنذ أيام عرض برنامج «لحظة خير» حكاية المواطنة البحرينية «ريحانه، وهي صاحبة عربة للمأكولات والمشروبات، وقد تعرضت لحادثة سرقة، وكان تعاطف أهل البحرين معها كبيرا.. في موقف جسد إنسانية أهل البحرين وفزعتهم لمساعدة «بنت الديرة».. فماذا حصل؟ تقول ريحانة: تلقيت اتصالا هاتفيا خلال إعداد الإفطار من عامل العربة، وأبلغني بأن مكيفات العربة والأسلاك الكهربائية قد تم سرقتها، وقد انهرت واحترت في تلك اللحظة، وماذا أفعل وإلى من ألجأ..؟؟ فقمت بتسجيل وبث فيديو مباشر، أتحدث فيه عن السرقة التي تعرضت لها، وقبل أن أتقدم ببلاغ رسمي إلى مركز الشرطة، ولكن بعد دقائق من بث الفيديو للناس، تلقيت اتصالا من مركز الشرطة، ووجدت كل المتابعة والحرص والاهتمام، وقد فوجئت بموقف مركز الشرطة واهتمامهم والمبادرة بالتواصل معي، وقيامهم بالإجراءات اللازمة حتى ساعات متأخرة من الليل.

وقد بادر أهل البحرين بالفزعة والدعم لعربة ريحانه والشراء منها والوقوف معها ومساندتها، كما قامت شركة تسهيلات البحرين مشكورة بشراء بضاعة يوم واحد وإهدائها مجانا للناس، وقد تكررت مبادرة «تسهيلات البحرين» في حلقات البرنامج مع كافة أصحاب المشاريع والأسر المنتجة.

مثل هذا البرنامج المتميز، الذي يعرض الصورة الإنسانية لأهل مملكة البحرين، يستحق الشكر والتقدير، والمزيد من التفاعل والنشر والتسويق الإعلامي الرسمي.

آخر السطر:

على شاشة تلفزيون البحرين، يوجد برنامج اسمه «حكاية خليجية»، وهو برنامج ثقافي يركز في شهر رمضان على العادات والموروثات الخليجية المشتركة، من خلال تقارير واستضافة مختصين من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، وإبراز الهوية الخليجية والتراث الشعبي.. والبرنامج من إعداد الزميلة المبدعة دائما «هالة سلمان»، والزملاء سند جمال وعبدالله الحسيني.. برنامج «حكاية خليجية» يستحق المشاهدة والدعم، وأن يتابعه الجميع، وخاصة فئة الناشئة والشباب، كما يستحق البرنامج أن يشارك في المهرجانات التلفزيونية الخليجية والعربية، ويخوض مسابقة لأفضل برنامج.. وأتوقع له مركزا متقدما.